أثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية
دراسة ميدانية علي البنوك التجارية

د./ أحمد حسن توفيق حسن*

(*) **د/ احمد حسن توفيق حسن :** أستاذ مساعد المحاسبة – جامعة شقراء ، مدرس المحاسبة – معهد المستقبل العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة ، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية ، نظم المعلومات المحاسبية ، المحاسبة الحكومية والدولية

E-mail: ahmedelkhatib158@gmail.com

المستخلص:-

هدف هذا البحث إلي التعرف علي أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت علي عينة عشوائية مكونة من (٣٧٢) مفردة من أعضاء مجلس الإدارة، المراجعين الداخليين والخارجيين، ورؤساء الأقسام، والمديرين بفروع (بنك مصر، البنك الأهلي، بنكCIB ، بنكHSBC ، بنك القاهرة) بمحافظة القاهرة الكبري، وتم استرداد ٣١٤ استبانة صالحة لغايات إجراء التحليل بنسبة استرداد (٨٥ %).

وبعد إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات توصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R2 قدرة (٥٩.٢%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثاني: بوجود تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R2 قدرة (٥٨.٣%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كذلك أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثالث القائل: بوجود تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R2 قدرة (٥٨.٣%)، مما يدل على قبول الفرض.

كذلك أوصي البحث بالآتي: – مراعاة منح انظمة المراجعة والتدقيق الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه، ومنحها السلطات المؤسسية والقانونية الداعمة لعملها.

–إنشاء إدارات رقابية تتمتع بدرجة من الاستقلالية تكفل لها إتخاذ القرارات المناسبة ، لتجنب الغش والتلاعب بالتقارير المالية ، وبعيده عن أية تأثيرات خارجية.

– دعم مجالس الإدارات في تنشيط آليات الرقابة من أجل تقييم وتقليل المخاطر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة البنوك، التلاعب والغش بالتقارير المالية، الإفصاح والشفافية.

Abstract:

This research paper aims at determining the bank governance principles in disclosing fraud and manipulation in the Egyptian Banks' financial reports according to the decisions of the Basel II Committee on Banking Supervision

To apply this objective, a questionnaire was created and distributed to a random sample of (372) board members including: internal and external auditors, heads of departments, and bank managers in the branches of (Banque Misr, National Bank of Egypt, CIB, HSBC, Banque du Caire) in Cairo. The result was 314 questionnaires valid for a statistical analysis with an 85% recovery rate.

The research outcomes after conducting the statistical analysis and the hypothesis testing are as follows:

- A positive effect in applying the principle of membership and structure of the executive board in disclosing fraud and manipulation in the Egyptian Banks' financial reports with a significance level below (0.05), R2 coefficient of determination that equals (59.2%) which proves the validity of the hypothesis
- A positive effect in applying the principle of auditing proved by the statistical analysis of the minor hypothesis in disclosing fraud and manipulation in the Egyptian Banks' financial reports with a significance level below (0.05), R2 coefficient of determination that equals (58.3%) which proves the validity of the hypothesis

Thus, the research paper recommends the following:

- The auditing systems should be granted with all the necessary permissions as well as the legal and the institutional empowerment to be able to conduct their work as they should.
- Independent monitoring directorates should be established to guarantee making the decisions necessary for avoiding fraud and manipulation in the financial reports away from any external effects.
- The executive boards should be supported in activating the auditing mechanisms to evaluate and decrease the risks.

Key Words: Bank governance, financial reports' fraud and manipulation, disclosure and transparency

أولًا:- المقدمة:

تشهد بيئة الأعمال الحديثة تغيرات متسارعة وهو ما أدى إلى التأثير على مختلف مكوناتها الأساسية ومنها البنوك، كونها من الركائز الأساسية في الحياة الإقتصادية وسلامتها وقوتها تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد، إضافة إلى كون البنوك التجارية هي الممول الأساسي للتنمية الاقتصادية، فالعمل في البنوك التجارية يتميز عن غيره في القطاعات الأخرى كون مخاطره مرتفعة ومترابطة، ولضمان سلامة واستقرار هذا الجهاز يتطلب الأمر اعتماده على تطبيق وتبني مبادئ حوكمة بازل، لأن جوانب الضعف في هذا المفهوم ربما يؤدي إلى مشكلات قد تؤثر على إستقرار القطاع البنكي والمالي ككل، كون هذا المفهوم جاء جراء الأزمات المالية التي تعرضت إليها مختلف اقتصاديات العالم وبالذات البنوك التجارية،حيث يمكن القول أن الحوكمة في البنوك تلعب دورًا مهمًا ورئيسيًا في عملية إدارته حيث أن تطبيقها واعتماد مبادئها الأساسية يساهم في تحديد وفصل كلًا من الملكية والإدارة والرقابة على الأداء وتحديد مسؤوليات ومهام كلًا منهم، وكذلك تحسين الأداء البنكي ومنعه من التعرض لحالات الغش والتلاعب، لذا يجب أن يكون هنالك إهتمام كبير من قبل الإدارات العليا والأطراف المسئولة في البنوك على تطبيق الحوكمة بمفهومها الشامل وتطبيق مبادئها للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات البنوك بصفة عامة (Basri, Y. et al., 2021).

كما تعد قضية اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية من القضايا الجدلية في المجال المهني والفكر المحاسبي الآن نظرًا لضعف ثقة المجتمع في التقارير والقوائم المالية نتيجة لتعدد حالات الغش والممارسات الاحتيالية التي نتج عنها تحريفات جوهرية بالتقارير المالية الأمر الذي ترتب علية أن القوائم المالية أصبحت مضلله وتفتقر إلى الشفافية والنزاهة المطلوبين خاصة وان بعض الإدارات تتدخل في تعيين وعزل مراجع الحسابات مما يؤثر على استقلاله الذهني والمهني ، مما دعي إلى ضرورة فهم مخاطر معلومات التقارير المالية والدوافع والأساليب الخاصة بها والمعايير المتعلقة باكتشافها من قبل المراجعين من اجل الوصول لتقليلها إلى ادنى حد لزيادة جودة المراجعة واكتساب ثقة المستثمرين والأطراف ذات الصلة (Safkaur, O., et al, 2019).

من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة إلي التعرف على مدى آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى أكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية ، بهدف التوصل الى توصيات تعمل على تطوير ثقافة الحوكمة بالبنوك ونشر تقارير مالية حقيقية تتصف بالشفافية والنزاهة.

ثانيًا:-مشكلة البحث

تمثل القوائم المالية مصدرًا للمعلومات الأساسية للمستخدمين للحكم على أداء البنك، وذلك لإستناد معظم قراراتهم الإقتصادية على المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، لذلك تسعى الإدارة التي تمارس الغش إلى تحريف القوائم المالية، من أجل إعطاء انطباع إيجابي عن البنك لدى المستخدمين يتناقض مع الواقع، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، وذلك من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء عملية الغش، وهو ما يترتب عليه في الأخير إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للبنك، مما دعا كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة البنكية من تكثيف الجهود في سبيل تعزيز القواعد والمعايير القادرة على إدارة المؤسسات البنكية بشكل آمن وسليم، يضمن الحفاظ على أموال المودعين ويعالج الإختلالات والقصور في المبادئ، والتي كان أهمها الرقابة غير الكافية من مجلس الإدارة على الإدارات العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهياكل المعقدة على نحو غير ملائم للبنوك، والخلل في نظام المكافآت والحوافز.

كما تعددت الأزمات التي تواجه البنوك خلال السنوات الأخيرة ، والتي أثرت بالسلب على كفاءة وفعالية دور القطاع البنكي في مواجهة تلك الأزمات المالية، كذلك تأثر هذا القطاع بالتطورات والتحولات الاقتصادية العالمية بداية بهيكل الجهاز البنكي، ثم امتد الأثر إلى نشاطه.

تأسيسًا على ذلك، بات من الضروري تبني معايير لجنة بازل ٢ من أجل معالجة الإختلالات والقصور فى المبادئ المطبقه بالبنوك والتى كان من أهمها الرقابة غير الكافية من مجالس إدارات البنوك، بالأضافة الى عدم عدالة نظم المكافآت والحوافز، وخلق رقابة مالية وإدارية فعالة تسهم في الحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية.

ومما سبق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث من خلال التساؤل التالى :

إلي أي مدي يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية؟

ومن خلال المشكلة الرئيسية للبحث سعي هذا البحث إلي الاجابة علي التساؤلات الآتية:-

١/١- إلي أي مدي يساهم تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة في إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية.

١/٢ – إلـي أي مـدي يـؤثر تطبيـق مبـدأ انظمـة المراجعـة والتـدقيق فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٣– إلـي أي مـدي يـوثر تطبيـق مبـدأ الافصـاح والشـفافية فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقـارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٤– إلي أي مدي يساهم تطبيق مبدأ ادارة المخاطر في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٥– إلـي أي مـدي يـؤثر تطبيـق مبـدأ نظـام المكافآت والتعويضـات فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٦– إلـي أي مـدي يسـاهم تطبيـق مبـدأ حقـوق المسـاهمين فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقـارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٧– إلـي أي مـدي يـؤثر تطبيـق مبـدأ اصـحاب المصـالح فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقـارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٨– إلـي أي مـدي يسـاهم مبـدأ اخلاقيـات وسـلوك العمـل فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقـارير المالية بالبنوك المصرية.

ثالثًا:– أهــداف البحث

الهدف الأول:– التعرف علـي أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

وينقسم هذا الهدف إلي عدة أهداف فرعية:–

١/١– معرفة إلـي أي مـدي يسـاهم تطبيـق مبـدأ عضـوية وهيكـل مجلـس الإدارة فـي إكتشـاف الغـش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية.

١/٢ – التوصل إلي أثر تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٣– التعـرف علـي أثـر تطبيـق مبـدأ الافصـاح والشـفافية فـي إكتشـاف الغـش والتلاعـب بالتقـارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٤– تحديد إلي أي مدي يساهم تطبيق مبدأ ادارة المخاطر في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٥- معرفة إلي أي مدي يؤثر تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٦- التوصل إلي أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٧- التعرف علي أثر تطبيق مبدأ اصحاب المصالح في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

١/٨- تحديد إلي أي مدي يساهم مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

رابعًا:- أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلي النقاط التالية:-

- **الأهمية العملية :**

يعد القطاع البنكي أحد أهم القطاعات التي قد تتعرض لمخاطر الغش والتلاعب بالتقارير المالية بسبب تزايد عمليات التحرير المالي وزيادة استخدام الأدوات المالية الجديدة ، إضافة إلى تأثير التقدم التقني والتكنولوجي، ونتيجة لسرعة انتشار الأزمات المالية بفعل مؤشرات فيروس كورونا المستجد ، فقد بات من الضروري تفعيل آليات إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق الكفاءة في العمل البنكي، كذلك تبني معايير لجنة بازل٢ من أجل خلق رقابة مالية وإدارية فعالة تسهم في الحد من الغش والتلاعب بالقوائم المالية.

- **الأهمية العلمية :**

يعد موضوع الحوكمة البنكية من الموضوعات المثارة في مجال البحث العلمي على المستوى المحلي والدولي، ومن ذلك يتم دراسة دور مبادئ حوكمة بازل II الفعالة في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنك.

خامسًا:- حدود البحث

الحد المكاني:- تم تطبيق البحث علي البنوك التجارية بالقاهرة الكبري.

الحد الزمني:- تم إجراء البحث سنة ٢٠٢١.

الحد البشري:- طبق البحث علي عدد من أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين، ورؤساء الأقسام، والمديرين.

سادسًا: خطة البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم ما تبقي من البحث إلي سبعة أقسام رئيسية وهي التأصيل النظري لمتغيرات البحث، الدراسات السابقة، فروض البحث، نموذج البحث، منهجية البحث، تحليل نتائج البحث، توصيات البحث، الابحاث المستقبلية.

سابعًا: التأصيل النظري لمتغيرات البحث

١- ماهية حوكمة البنوك

وجود نظام بنكي سليم يعتبر من أهم الركائز الأساسية لضمان سلامة عمل البنوك والمؤسسات المالية ، حيث يعمل القطاع البنكي بالدولة على توفير الإئتمان والسيولة لعمل المؤسسات ونموها ، كما أن سلامة قطاع البنوك يعتبر من أهم الركائز التى تسهم فى بناء الإطار المؤسسى لحوكمة الشركات ، وهناك عدة تعريفات للحوكمة فى مجال البنوك منها:-

هناك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات البنكية ونوجزها فيما يلي:

١. تعرف علي أنها نظام الرقابة المتكامل والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها والذي يرمي إلى اتساع نظام المسائلة وتحقيق المساواة عند تحقيق حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، وتحسين اداء تعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالمية التي تحقق منفعة مستخدميها (Campanale, C., et al, 2021)

٢. تمثل الحكومة من المنظور البنكي والطريقة التي تدار بها شئون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبإزدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز البنكي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك (Basri, Y. et al., 2021).

٣. أما لجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور البنكي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات البنكية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:-

- وضع أهداف البنك.
- إدارة العمليات اليومية في البنك.
- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة أمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.

وبصفة عامة يمكن القول أن حوكمة البنوك هي النظام الذي يتم بموجبه إدارة العمليات اليومية في البنك بطريقة حذرة إضافة إلى حماية حقوق أصحاب المتعاملين مع البنك.

كما يعرف الباحث الحوكمة البنكية بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها وذلك من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها، فهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس اموال المساهمين والمستثمرين المؤسسيين.

٢- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة فى البنوك

تزداد أهمية الحوكمة فى البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة حيث أن تعرض البنك للأفلاس أو الازمات المالية لا يؤثر فقط عليه أوعلى الأطراف ذوى العلاقة من مساهمين وعملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضاً يؤثر على إستقرار قطاع البنوك بأكمله فى الدولة وذلك من خلال العلاقات التبادلية بين البنوك وبعضها البعض، كما يؤثر على إقصاد الدولة ككل ، لما له من مزايا عديدة ومتنوعة مرتبطة بالأداء فى البنوك والمحافظة على أمواله، مما يعزز من الإستقرار المالى ومن ثم الإستقرار الأقتصادى (عيارى، خوالد ، ٢٠١٢).

٣- أساليب وطرق التلاعب والغش بالقوائم والتقارير المالية :

تنوعت طرق الغش والتلاعب بالقوائم المالية التى يمكن للشركات إتابعها ويمكن إيجاز أهمها فيما يلى (غريب، واخرون، ٢٠٢٠):

- التلاعب فى رقم الأرباح الكلية للشركة من خلال إظهار رقم الإيرادات أوالمصروفات أقل من الواقع أو أكثر من الحقيقى.
- إظهار رقم الأرباح بشكل أكبر من الواقع عن طريق عدم الدقة فى تسجيل الديون المستقبلية.

- ترحيل النفقات إلى فترة محاسبية تالية لإظهار أرباح أكبر فى الفترة الحالية.
- تحريل التكاليف المستقبيلة الى الفترة المحاسبية الحالية على أنها نفقات خاصة لرفع رقم التكاليف الكلية مما يؤثر على رقم الأرباح.
- ترحيل الأرباح الحالية الى فترة فترة مستقبلية.

٤- أشكال التلاعب والغش فى القوائم المالية:

تعددت طرق التلاعب والغش فى القوائم والتقارير المالية التى قد تلجأ اليها الشركات بصفة عامة والبنوك على وجه الخصوص ومن أهم هذه الطرق:-

أ.التلاعب والغش فى قائمة المركز المالى :

التلاعب فى قائمة المركز المالى تتم من خلال العمليات الوهمية حيث يتم التلاعب بقيم المركز المالى ، من ترحيل مبلغ الارباح بين الفترات المحاسبية المختلفة ، ويتم ذلك من عن طريق التمويل خارج الميزانية والمحاسبية عنها طبقاً للشكل القانونى وليس طبقاً للجوهر. (الشمرى ٢٠٠٠) ، وتأخذ اشكال التلاعب فى قائمة المركز المالى أحد الأنماط التالية :

- زيادة الاحتياطيات.
- تقليل الألتزامات.
- زيادة الاصول بأنوعها.
- زيادة قيمة مصروفات إعادة الهيكلة.
- إستخدام الاحتياطيات كأداة للتلاعب فى رقم الأرباح سواء بالزيادة او النقص.
- تكوين إحتياطيات سرية لتدعيم المركز المالى او تغطية خسائر فى المستقبل.
- التأثير على نتيجة النشاط بالزيادة أو النقص من خلال التلاعب فى التوجيه المحاسبى لبعض العمليات.

ب.التلاعب والغش فى قائمة الدخل :

تتعدد طرق التلاعب والغش التى تقوم بها إدارت البنوك فى بنود قائمة الدخل ، حيث يمكن أن يتم إظهار بعض عناصرها فى غير مكانها الصحيح ، فمثلا يمكن أن يتم معالجة بنود الإيرادات غير العادية على أنها إيرادات عادية ، أو تتم معالجة مصاريف التشغيل على أنها مصروفات رأسمالية، أو زيادة مجمل الربح من خلال نقل جزء أو كل تكلفة البضاعة المباعة الى بند

المصروفات البيعية والإدارية ، مما يترتب علية ظهور الدخل التشغيلى أكبر من الحقيقة ولكن دون تأثير على صافى الربح النهائى (اصلان، ٢٠١٥).

ويمكن إيجاز أهم الاساليب المتبعة فى التلاعب والغش فى بنود قائمة الدخل فيما يلى (اصلان، ٢٠١٥):-

- تسجيل الإيرادات قبل أن تتم واقعة الإيراد نفسها ، بمعنى أن يتم الأعتراف بحدوث الإيراد محاسبياً ودفترياً قبل أن تكتمل العملية فعلياً.
- تسجيل إيراد مزيف.
- ترحيل المصاريف الجارية الى فترات لاحقة.
- ترحيل الإيرادات الجارية الى فترات لاحقة.
- الإفصاح المتحفظ عن التغيرات التى تطرأ على حسابات الالتزمات.
- تحميل الفترة الحالية بمصروفات تخص فترة مستقبيلة.

ث. التلاعب والغش فى قائمة التغيرات فى حقوق المليكة :

تلجأ إدارت البنوك الى التلاعب فى بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية عن طريق إجراء تغيرات وهمية فى رأس المال المدفوع سواء بالزيادة أو النقص ، وكذلك رأس المال المكتسب أو المحسوب والتى تستخدم بغرض إعادة تقدير خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية (جرار ، ٢٠٠٦) ويمكن ايجاز البنود التى تم فيها التلاعب كما يلى :

- رأس المال المدفوع.
- رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة).
- رأس المال المحسوب.

ج. التلاعب والغش فى قائمة التدفقات النقدية :

تتعدد أساليب تلاعب إدارت البنوك فى بنود قائمة التدفقات النقدية ، يمكن إيجازها فيما يلى(اصلان، ٢٠١٥):

- تسجيل النفقات التشغيلية على إنها نفقات إستثمارية أو العكس ، وهذا الإجراء لا يؤثر على القيم النهائية لقائمة التدفقات النقدية.

- التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً أو كلياً من دفع الضرائب ، كتخفيض ارباح بيع الاسثمارات وبعض حقوق الملكية والعمليات غير المكتملة حيث ان كل ذلك يؤثر على رقم التدفقات النقدية التشغيلية.
- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة .

ح. التلاعب والغش فى قائمة الإيضاحات المتممه للقوائم المالية :

يأخذ التلاعب فى قائمة الإيضاحات المتممة احد الاشكال التالية (غريب، واخرون، ٢٠٢٠):

- التلاعب فى السياسات المحاسبية : حيث يتم إستغلال المرونه التى تسمح بها العديد من المعايير المحاسبية المختلفة عند اعداد قوائمها المالية ، بغرض التلاعب و الغش فى البيانات التى تحتويها تلك القوائم.
- التلاعب فى التقديرات المحاسبية : حيث يتم التلاعب فى إعداد العمليات المحاسبية التى تعتمد على أساس الأستحقاق لتكوين مخصصات وإحتياطيات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية وذلك بغرض الوصول الى أهداف منها تعزيز الإيرادات أو تقدير العمر الإنتاجى للأصول بهدف حساب الإهلاك.

٥- معايير حوكمة البنوك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية:

أولت لجنة بازل للرقابة البنكية إهتماماً كبيراً بوضع مبادئ لحوكمة البنوك ، وفى سبيل ذلك بذلت جهداً حثيثاً بهدف توفير إطار عام للجهات الإشرافية لتحقيق أفضل النتائج للدور الرقابى الذى يتمثل فى تعزيز تطبيق مبادئ ومعايير حوكمة البنوك ، بما يحقق إستقرار النظام المالى والحفاظ على أموال المودعيين وانعكاس ذلك على تنمية إقتصاديات الدول.

وتعد معايير الحوكمة الصادرة عن لجنه بازل للرقابة البنكية دليلاً شاملاً لإدارت البنوك لتعزيز الرقابة الذاتية ومرشداً لها. حيث أصدرت لجنه بازل النشرة الدورية الأولى لمبادئ حوكمة البنوك عام ١٩٩٩ ، ثم تم تعديلها فى عام ٢٠٠٦ بناء على مبادئ حوكمة الشركات فى ٢٠٠٤ ، من منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية (OECD) والتى هدفت الى تحسين إطار حوكمة الشركات ، وأنصب الإهتمام الرئيسى للجنة بازل عام ٢٠٠٦ بصفة أساسية على توضيح خطوط السلطة والمسؤولية وإتساق السياسات المعتمدة مع الأهداف طويلة الأجل للبنك. وأدارة المخاطر بشكل فعال. حيث تتضمن تقرير لجنة بازل عام ٢٠٠٦ مبادئ للحوكمة فى البنوك وهى كما يلى:

أ. يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة مؤهلين لمناصبهم ، ويحملون فهماً واضحاً لدورهم فى الحوكمة المؤسسية ، وقادرون على ممارسة الحكم السليم فيما يتعلق بشؤون البنك.

ب. يجب ان يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك ويتابعها من خلال التواصل مع الهيكل التنظيمى للبنك.

ت. على مجلس الادارة وضع وتطبيق خطوط واضحة للمسئولية والمحاسبة على طول الهيكل التنظيمى للمؤسسة.

ث. يجب على مجلس الإدارة ضمان جودة رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا للمصرف تتماشى مع سياسات المجلس.

ج. مجلس الإدارة والإدارة مجتمعين يجب أن يستخدما بكفاءة مخرجات وظيفية المراجع الداخلى والمراجعون الخارجيون ، ولجنة المراجعة الداخلية.

ح. على مجلس الإدارة التأكد من موافقة سياسات التعويضات مع الثقافة المنظمية المؤسسية للبنك ، وكذلك الأهداف طويلة المدى.

خ. يجب ان يتبع البنك سياسه تحرص على الشفافية والافصاح الكامل الوافى فى القوائم المالية.

د. يجب أن يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك المنفذة سواء من خلال الصلاحيات الممنوحة أو الهياكل التنظيمية بما يعزز الشفافية.

وبعد حدوث الازمة المالية العالمية فى ٢٠٠٧ وفشل العديد من البنوك فى تجاوزها لأسباب متعلقة بالحوكمة . أرتأت لجنه بازل ضرورة إعادة النظر فى الأرشادات الصادرة عام ٢٠٠٦ ، وقامت بأصدار إرشادات جديدة عام ٢٠١٠ اكدت فيها على أهمية تبنيها من الجهات الرقابية والبنوك على حد سواء لضمان تحقيق النتائج المرجوه منها. وهذه المبادئ هى :-

أ. مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة.

ب. مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق.

ت. مبدأ الإفصاح والشفافية.

ث. مبدأ إدارة المخاطر.

ج. مبدأ نظام المكافآت والتعويضات.

ح. مبدأ دور وحقوق المساهمين.

خ. مبدأ دور أصحاب المصالح.

د. مبدأ أخلاقيات وسلوك العمل.

٦- مبادئ الحوكمة ودورها فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك :

إتجهت البنوك والمؤسسات المالية فى سعيها الدائم لكسب ثقة المتعاملين فى قوائمها المالية فى الأونه الأخيرة الى تطبيق مبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية لزيادة فرص إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير والقوائم المالية ، ويمكن ايضاح دور كل مبدأ على حدى فى تحقيق ذلك كما يلى:

أ. مبدأ أعضاء مجلس الإدارة:

تقع مسؤولية وضع السياسات التى تهدف الى منع وإكتشاف التلاعب والغش بالشركات بصفه عامة والبنوك على وجه الخصوص على عاتق الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة فى مجلس الإدارة ، حيث يعلب مجلس إدارة البنك دوراً إشرافياً هاماً فى تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال وقوى لمنع التلاعب والغش بالتقارير والقوائم المالية للبنك، وكذلك وضع الآليات الخاصة بردع مرتكبيها ونشر ثقافة الأمانه والسلوك الاخلاقى القويم بين العاملين بالبنك، وإقناعهم بعدم إرتكاب التلاعب والغش. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع الممارسات التى تقوم بها إدارة البنك من أجل إدارة الأرباح والتأثير على ربحية المنشأة، وتتجلى مسؤليات وواجبات مجلس الإدارة فى الأشراف على الإدارة التنفيذية وتشكيل اللجان المختلفة وأختيار اعضائها بالشكل الذى يسهم فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك (OECD Principles of Corporate Governance, 2004).

ب. مبدأ انظمة المراجعة

تحرص مجالس إدارات البنوك على استقلالية وكفاءة تأهيل المراجعين لانهم عامل جوهرى لتحقيق الحوكمة بالبنك، فمجلس الإدارة يعتمد على نتائج أعمال المراجعيين سواء الداخليين أو الخارجيين للحصول على معلومات دقيقة عن العمليات التى يقوم بها البنك وكذلك لتقييم إداء

العاملين به ، ويمكن للمجلس والادارة العليا تحسين كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية للبنك من خلال النقاط التالية (Safkaur, O.,et al 2019) :

- الإعتراف بأهمية عمليات المراجعة والرقابة الداخلية للبنك.
- إستعمال مخرجات المراجعة فى الوقت المناسب وبأسلوب فعال لتحسين الأداء.
- تحقيق الاستقلالية للمراجعيين الداخليين.
- الاعتماد على أراء المراجعين الداخليين فى الحكم على كفاءة الرقابة الداخلية.
- أعتماد مجلس الإدارة والإدارة العليا على تقارير المراجعين الخارجيين بشأن ضمان عدالة وحيادية القوائم المالية المقدمة للبنك.
- ضمان أن المراجعين الخارجيين ملتزمين بتطبيق إرشادات ومعايير الممارسات المهنية المتعارف عليها.
- التعاون مع مراجعين خارجيين مشهود لهم بالشفافية والكفائه ويدركون واجباتهم نحو البنك.

ت. مبدأ الافصاح والشفافية:

تحرص إدارة البنك على الإفصاح العام والملائم لبياناتها وتطبيق أعلى درجات الشفافية كدليل على سلامه تطبيق إجراءات الحوكمة ، وليتمكن المساهمين وأصحاب المصلحة والمشاركين من مراقبة ومساءلة مجلس الادارة والإدارة العليا . وتنعكس درجه الافصاح والشفافية فى التقارير والقوائم المالية للبنك فى تقرير المراقبين الذى يظهر مدى قدرتهم على الإشراف الفعلى على أمن وسلامه العمليات وإجراءات العمل بالبنك . ويعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً للمساهمين كدليل على إتباعه سياسات تعتمد علي الشفافية والإفصاح يتضمن العناصر الاتية (يوسف، ٢٠١٠):

- الموقف المالى للبنك للسنة الخاصة بالأنشطة والأعمال وفقًا للسياسات المحاسبية المطبقة، ولابد أن تكفل هذه المعايير تقديم وجهة نظر صريحة ومنصفة وعادلة عن البنك.
- سياسات المخاطر، بما فى ذلك عوامل المخاطر المتوقعة.
- الهيكل التنظيمى للبنك بما فى ذلك تشكيل اللجان فى مجلس الإدارة والتفويض الممنوح لها وأعضائها وإجراءات العمل الخاصة بها.

- قائمة كاملة بأعضاء المجلس، وتوفير المعلومات المتعلقة بتعليمهم، وخبراتهم ومعلومات عن العضوية فى مجلس إدارة أية مؤسسة أخرى مثل البنوك، أو المؤسسات المالية أوالشركات المساهمة الأخري، وتحديد حالتهم فيها كعضو مستقل أو غير مستقل.
- قائمة كاملة للأعضاء فى الإدارة التنفيذية، وتقديم المعلومات ذات الصلة بتعليمهم وخبرتهم.
- تقرير عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وسياسة الحوافز للعاملين.
- سياسة الحوكمة الخاصة بالبنك وأية مقترحات للتعديل.
- خطط وأهداف واستراتيجيات البنك.
- التقرير السنوى لمراقبي الحسابات الخارجيين بشأن البيانات المالية، والمخاطر الحالية والمستقبلية وفعالية المراجعة الداخلية وأداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفي حالة اختلاف مراقبي الحسابات وإصدار تقرير منفصل لكل مراقب حسابات علي حدة، يجب الأفصاح بشفافية عن سبب الأختلاف في تقرير منفصل يتم ارفاقه أو توزيعه مع تقرير مجلس الأدارة السنوي.

ث. مبدأ إدارة المخاطر:

ينبغى على مجلس الإدارة والإدارة العليا وضع خطة إستراتيجية ووقائية شاملة حالية ومستقبلية لإدارة المخاطر بالبنك ويتم ذلك من خلال تشكيل لجنه تختص بإدارة المخاطر بالبنك، وتمتع لجنة إدارة مخاطر بالأستقلالية والصلاحيات الكافيه لممارسة أعمالها يساعد على نجاحها فى أداء مهما ، كما يجب أن يكون وضع لجنة أدارة المخاطر فى الهيكل التنظيمى للبنك يسهل من عملية الأتصال المباشر بينها وبين مجلس الأدارة بما يضمن سرعه إتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة فى الوقت المناسب (اصلان، ٢٠١٥).

ج. مبدأ نظام المكافآت والتعويضات :

ينبغى على إدارة البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت و التعويضات المتبعه مع ثقافة المؤسسة المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل ، لذلك يهتم مجلس الأدارة

بوضع نظام منح ومكافآت وتعويضات يتصف بالشفافية والعدالة والحرص على تنفيذه ، وينبغى على مجلس الإدارة أو اللجان المختصة مراجعة نظام المكافآت والحوافز بشكل دورى لتقيمها وتطويرها اذا لزم الأمر لتتوافق مع سياسات البنك وإجراءات الحوكمة ، ولنجاح منظومه المكافآت والتعويضات يجب التونيع فى أشكالها بين المنح والحوافز المادية والمعنوية (اصلان، ٢٠١٥).

ح. مبدأ دور وحقوق المساهمين

يعتبر مبدأ دور وحقوق المساهمين عامل جوهرى لتحقيق الحوكمة بالبنوك ، لذا يجب على مجلس إدارة البنك المحافظة على حقوق المساهمين مثل حق الحضور والتصويت ومناقشة اسئلتهم خلال إجتماعات الجمعية العمومية ، من خلال تزويد السماهمين بجدول الأعمال والتقارير المرفقة به قبل فترة من إجتماعات الجمعية العمومية العادية أوغير العادية . ويكمن ايجاز حقوق المساهين طبقاً لما فيما يلى (الزعبي، ٢٠١٣):

- تلقى دعوة للمشاركة فى اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، ويعقد مثل هذا الاجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد نهاية السنة المالية أو طبقا لمتطلبات القانون بفرض مدة أقل.
- انتخاب رئيس وأعضاء المجلس لفترة لا تقل عن عام واحد ولا تزيد عن ثلاث سنوات.
- الموافقة على تعيين أثنين مراقبي حسابات مستقلين – علي الأقل – من مكتبين مختلفين، طبقا لتعليمات البنك المركزي في هذا الخصوص وخاصة الصادرة في عام ٢٠٠٥ في هذا الشأن وذلك لمراجعة حسابات البنك بشكل سنوى.
- مناقشة واعتماد كل القوانين واللوائح لمسائل الحوكمة الأساسية التى يخضع لها البنك.
- مناقشة واعتماد التقرير السنوى للبنك بما فى ذلك البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات والسياسات المعنية بالمخاطر.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية .
- معاملة جميع فئات المساهمين بحيادية تامة طبقًا للقانون.
- حق التصويت المباشر.

خ. مبدأ اصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل البنك من دائنين، موردين، موظفين، والهيئات الإشرافية ، والأشخاص الذين يرتبطون بالبنك بعلاقات تعاقدية ، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، لذا يجب أن ينطوى إطار الحوكمة للبنك على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون ، وأن يعمل أيضاً على تشجيع الإتصال بين الإدارة العليا للبنك وبين أصحاب المصالح فى مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة على أسس مالية سليمة ، لذلك يجب أن يتمكن الاطراف ذات المصالح من الحصول على المعلومات التى تضمن حماية مصالحهم بالقدر والوقت المناسبين ، لذلك يجب أن يحرص مجلس الادارة على التواصل مع الأطراف ذات المصالح للتعرف على ملاحظاتهم ومخاوفهم تجاه التصرفات التى تقوم بها الأدارة التنفيذية للبنك ومعالجة أوجهه القصور فى أسرع وقت ممكن (الزعبي، ٢٠١٣).

د. مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل

تهتم مجالس الادارة بالبنوك بإرساء مبدأ أخلاقيات وسلوك العمل لكونه من أهم ركائز الحوكمة بالبنوك ، ولتحقيق هذا المبدأ يجب ان يكون هناك عقوبات تأديبية للعاملين بالبنك وتشجيعهم على الالتزام بالامانه والمصدقاية والنزاهة فى اعداد التقارير المالية (أصلان، ٢٠١٥).

٧- إجراءات لجنة بازل للرقابة البنكية للحد من آثار انتشار (فيروس كورونا) Covid19:-

أعلنت لجنة بازل للرقابة البنكية عن سلسلة من الإجراءات المصممة للحد من تأثير COVID-١٩ على القطاع البنكي العالمي. وتم تصميم أحدث الإجراءات لتسهيل الإقراض البنكي للاقتصاد الحقيقي، وتعزيز القدرة التشغيلية للبنوك للضغوط المالية، يأتي ذلك عقب تمديد المواعيد النهائية لتنفيذ بازل ٣ التي أعلنتها مجموعة محافظي البنك المركزي ورؤساء الإشراف في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ (Shearman& Sterling 2020).

أيضًا فقد قامت اللجنة بنشر بعض الإجراءات المهمة لضمان استمرار عمل البنوك من ناحية، وعدم تعرضها لخسارة كبيرة من ناحية أخرى ، ومن هذه الإجراءات:

- وضع إرشادات فنية لمعالجة رأس المال للقروض الخاضعة للضمانات الحكومية ذات الصلة ب ١٩- COVID ووقف الدفع.
- تصميم إرشادات فنية حول تأثير ١٩- COVID على محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة

إضافة لذلك، أعلنت لجنة بازل عن تأجيل تنفيذ بعض الإجراءات ، ومنها :

(أ) تأجيل تنفيذ المرحلتين الأخيرتين لمدة عام واحد من إطار عمل لجنة بازل المشتركة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لمتطلبات هامش المشتقات غير المقاصة مركزية.
(ب) وكذلك تأجيل تنفيذ المنهجية المنقحة لتقييم البنوك المهمة عالمياً لمدة عام واحد ، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢.
(ت) كما نشرت لجنة بازل منهجيتها المنقحة ومتطلبات أعلى لامتصاص الخسائر لتقييم G-SIBs في يوليو ٢٠١٩، بعد المشاورات حول التحسينات المحتملة لإطار G-SIB الحالي (Shearman& Sterling 2020).

كذلك اتخذت لجنة بازل تدابير إضافية للتخفيف من تأثير ١٩- Covid على النظام البنكي العالمي وبوجه عام ، فإن هذه الإجراءات تدعم استمرار البنوك في تقديم خدماتها البنكية ، وأهمها تقديم الإقراض من أجل دعم الاقتصاد الحقيقي وتوفير قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين للاستجابة لأولويات الإستقرار المالي.

كما تم إتخاذ العديد من إجراءات تدابير دعم استثنائية والمتعلقة ب -Covid19، من أجل تخفيف الأثر المالي والاقتصادي لـ ١٩- Covid، وشملت التدابير، مجموعة من برامج الضمان الحكومية للقروض البنكية. بالإضافة إلى ذلك ، قامت الحكومات في بعض حالات البنوك ، بإيقاف عمليات الدفع لغرض حماية البنوك من أية مخاطر. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان أن تستمر البنوك في إقراض الأسر والشركات وتخفيف الآثار السلبية ل ١٩- Covidعلى الاقتصاد (Basel, 2020).

هذا وقد وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية من أجل المعالجة التنظيمية لرأس المال المحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما ستوفر التعديلات للسلطات الرقابية قدرا أكبر من المرونة في تقرير ما إذا كانت ستتدخل في تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية القيام بذلك.

وجدير بالذكر أن لجنة بازل قد نشرت هذه الإيضاحات الفنية للتأكد من أن البنوك تعمل على تقليل تأثير المخاطر بإعتماد الإجراءات الجديدة عند تحديد متطلبات رأس المال. وعلى أية حال فإن هذه الإيضاحات توفر إرشادات بشأن(Lexology, 2020):

- المعالجة الرأسمالية القائمة على المخاطر للقروض التي تخضع لضمانات حكومية مقدمة استجابة لفيروس كورونا ١٩-COVID.
- معالجة رأس المال للقروض الخاضعة لتأجيل الدفع التي بدأت استجابة لفيروس كوفيد – ١٩.
- كيف ينبغي تطبيق إرشادات اللجنة بشأن الأصول غير العاملة فيما يتعلق بالقروض الخاضعة لتأجيل الدفع المشار إليه أعلاه.

واستجابة لـ ١٩- COVID تم تمديد الموعد النهائي لاستكمال مرحلتي التنفيذ الأخيرتين من إتفاقية بازل الثالثة لمدة عام واحد. كما أن لجنة بازل قد أجلت بالفعل الجدول الزمني لتنفيذ بازل ٣، من أجل السماح للشركات بالتركيز على مواجهة التحديات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (١٩- COVID) وعلى وجه الخصوص ، تم تأجيل المواعيد النهائية لإدخال المعايير لمدة عام واحد، إلى ١ يناير ٢٠٢٣.

ثامنًا: الدراسات السابقة

١- الدراسات السابقة التي تناولت مبادئ الحوكمة

هدفت دراسة Marie, et al (2021) إلي تحديد فيما إذا كانت آليات الحوكمة الداخلية مرتبطة بالاستقرار المالي للبنوك المصرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.، وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام ، إلى أن مستوى الإستقرار المالي للبنوك يرتبط بشكل إيجابي بحجم مجلس الإدارة ، واجتماعات مجلس الإدارة ، ونوع المجلس. في المقابل ، تظهر النتائج أن تعليم مجلس الإدارة وملكية الأسهم من قبل المديرين يرتبطان سلبًا بالاستقرار المالي للبنوك. والأكثر إثارة للاهتمام ، كما أن الإستقرار المالي العالي يرتبط بشكل كبير باستقلالية مجلس الإدارة المنخفضة ، ووجود ازدواجية الرئيس التنفيذي ، وعدد أقل من اجتماعات لجنة التدقيق. ويمكن أن تُعزى هذه النتائج إلى الفرض القائل بأن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مجلس الإدارة قد يقلل من رغبة الرئيس التنفيذي في مشاركة المعلومات مع أعضاء مجلس الإدارة ، مما يتسبب في مستوى عالٍ من عدم اليقين في عملية صنع القرار ، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل الاستقرار المالي لبنكهم.

كما هدفت دراسة عباس، (٢٠٢٠)، إلى تسليط الضوء على مضمون مقررات لجنة بازل III مع تشخيص مدى مواكبتها لدى النظام البنكي الجزائري، وتهدف أيضًا إلى تقديم تصور عملي لإرساء مقررات لجنة بازل III لدى النظام البنكي الجزائري لتعزيز رقابته البنكية. وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف فإنه من منطلق تشخيص مضمون مقررات لجنة بازل III ومدى مواكبتها من النظام البنكي الجزائري فإنه يتم استنتاج المتطلبات اللازمة لإرسائها في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة أن التعديلات المتضمنة في اتفاقية لجنة بازل III هي تجاوب حقيقي لواقع الساحة البنكية الدولية التي اهتزت بأزمة الرهن العقاري، وذلك بارتكازها على خمس محاور أساسية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم مواكبة النظام البنكي الجزائري للتطورات الدولية إلا أنه ساهم نسبياً بتهيئة المحيط البنكي للتكيف مع مقررات إتفاقية بازل III من خلال إقراره لجملة من التنظيمات على المستوى التشريعي، وأنه من الضروري مستقبلاً إرساء مقررات اتفاقية بازل III لتعزيز الرقابة البنكية.

كذلك هدفت دراسة صلاح الدين، (٢٠١٨)، إلى قياس مدي إلتزام البنوك العاملة في مصر بتعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة باختيار عينة مكونة من ٣٠ بنك من مجتمع البنوك العاملة في مصر، وقد تم تحديد فترة الدراسة لعام ٢٠١٥، وتم تجميع البيانات المطلوبة الدراسة، وقد تمثلت البيانات المطلوبة في: ازدواجية دور المدير التنفيذي، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة والتدقيق، وقد أسفر التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم التزام البنوك بالقرار الخاص بازدواجية دور المدير التنفيذي، فقد بلغت نسبة البنوك التي يتولي فيها المدير التنفيذي، ويتم إختياره في مجلس الإدارة بنسبة ٧٠%، بلغت درجة استقلال مجلس الإدارة نحو ٥٣.٥٣%، أن درجة الإلتزام بوجود لجنة مراجعة بلغت ٥٠%.

كما هدفت دراسة بقلة (٢٠١٧)، إلي بيان دور الحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور ذا دلالة معنوية للحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية تمثل ذلك من خلال الأهمية التي أبداها أفراد عينة الدراسة للإطار الفعال لحوكمة الشركات وأهمية حماية حقوق المساهمين وأهمية المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، وأيضا أهمية فرض الرقابة على مجلس الإدارة وأهمية الإفصاح السليم في الوقت المناسب.

بينما هدفت دراسة سهايلية، (٢٠١٧) إلى ابراز العلاقة بين غياب الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨ والتي كانت لها مخلفات سلبية على اقتصاديات

الدول، فآثارها لم تقتصر على موطن انطلاقها فقط الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت مختلف دول العالم بانتقالها في اطار العولمة المالية، وفيما يخص أسباب هذه الأزمة فقد تشاركت عدة عوامل في تفعيلها إلى جانب العوامل المتعلقة بالحوكمة، حيث اتضح لنا بأن غياب الممارسات الأخلاقية من طرف مجالس ادارات الشركات والمديرين التنفيذيين مع التهور وعدم الاهتمام بتقدير الأخطار بصفة جدية، وكذا غياب الرقابة الفعالة من طرف السلطات المصرفية، وعدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي خاصة مقررات لجنة بازل ٢، والمغالات في منح القروض بقيم تفوق رأس المال أعلى بكثير وبدون ضمانات كل هذا كان من مسببات الأزمة والتي أحدث انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي اضطرابات في التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن ثم الى ركود اقتصادي عالمي الأمر الذي دفع الدول الى ضخ كميات كبيرة من السيولة في اقتصادياتها لإنقاذها من الركود.

كذلك هدفت دراسة معتوق، (٢٠١٧)،إلي تحليل أثر الحوكمة علي اداء الجهاز المصرفي المصري، وذلك من خلال تناول مفهوم الحوكمة طبقًا تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة في ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلي أن التطبيق الجيد للحوكمة من ارساء مبدأ الافصاح والشفافية يؤثر علي رفع كفاءة الجهاز المصرفي ، ويؤدي للحفاظ علي الاستقرار المالي وبالتالي إرساء نمو اقتصادي قابل للإستمرار، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق البنوك للحوكمة في مصر قد رفع كفاءة وأداء وضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر.

كما هدفت دراسة يامين، (٢٠١٦)، إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد تم قياس مدى التطبيق من خلال مبادئ الحوكمة المؤسسية (ضمان وجود إطار فعال لحاكمية الشركات، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، ومسئوليات مجلس الإدارة ، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، حفظ حقوق المساهمين)، وتم تصميم إستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية بشكل متوسط وأكثرها تطبيقاً مبدأ دور أصحاب المصالح وأقلها تطبيقاً مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، كما تبين وجود إطار فعال لحاكمية الشركات في شركات التأمين والتزام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية، وعدم الإلتزام

الفعلي بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها وعدم الإلتزام بمعاملة المساهمين معاملة متساوية، وعدم الحفاظ على حقوق المساهمين.

٢- الدراسات السابقة التي تناولت اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

هدفت دراسة أحمد، (٢٠٢١)، بصورة اساسية الى قياس وتقييم أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي بإبعاده (معدل العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للسهم) بالتطبيق على المصارف السعودية من خلال القيام بتحليل التقارير المالية لعينة من المصارف السعودية مثلت مجتمع الدراسة وقد استخدمت الدراسة نموذج القيمة السوقية الى القيمة الدفترية في قياس التحفظ المحاسبي ، كما تم التركيز على النسب المالية في قياس ابعاد الأداء المالي ، ووفقًا لنتائج التحليل ، توصلت الدراسة إلى أن اهتمام المصارف السعودية بممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تحسين الأداء المالي للمصارف السعودية من خلال زيادة كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للسهم في الأسواق المالية.

كذلك هدفت دراسة التكريتي، (٢٠١٩) الي التعرف علي دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي هدفت الدراسة إلى معرفة مسئولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف الأخطاء والغش، دراسة ماهية وصور الممارسات الاحتيالية لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار صحة الفرضيات التالية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي وكشف ممارسات الإدارة الاحتيالية هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتيالية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تقع مسئولية منع وقوع الغش والتلاعب في القوائم المالية على إدارة المنشأة. المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً وقانونياً عن كشف التلاعب في حسابات النتيجة خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم.

كما هدفت دراسة الجبوري، (٢٠١٩) إلي التعرف علي تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال تخفيض فرص التحريف في القوائم المالية، سواء الناتج عن التلاعب بالمستحقات الاختيارية، أو الناتج عن الغش في القوائم المالية، وبالتحديد فإن البحث حاول تحديد دور التخصص الصناعي للمراجعين، هل هو بمثابة دور مكمل Complementary Perspective لنظام حوكمة يتسم بالجودة ممثلًا في استقلالية مجلس الإدارة أم هو بمثابة بديل Substitute Perspective لنظام حوكمة يتسم ببعض

القصور؟ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة، سواء بتخفيض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، أو فرص الغش في القوائم المالية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين التخصص الصناعي للمراجعين والقيمة المطلقة لنظام المكافآت والتعويضات. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة ونظام المكافآت والتعويضات، وذلك- بصفة خاصة- بالشركات التي تعتمد على مراجع خارجي متخصص في الصناعة. وتؤكد هذه النتيجة وجهة النظر التي تبنتها فرضية الدراسة بأن الاستعانة بمراجع متخصص في الصناعة هو مكمل لنظام حوكمة قائم يتسم بالقوة Complementary Perspective. أما عن دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في تخفيض مخاطر الغش في القوائم المالية، فنتائج التحليل مغايرة لذلك فلم يدعم التخصص الصناعي للمراجعين قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية، خاصة أن الغش يرتب في أغلب الأحول بحدوث حالات التواطؤ بين الإدارة والموظفين، مما يجعل مهمة المراجعين في اكتشاف الغش غاية في الصعوبة. وبالتالي فإن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي لن يكون الحل الأمثل لاكتشاف الغش في القوائم المالية، سواء كان دور التخصص الصناعي هو دور مكمل لنظام حوكمة شركات يتسم بالقوة، أو دور بديل لمجلس إدارة يتصف بعدم الاستقلالية.

بينما هدفت دراسة مناع، (٢٠١٨) إلي التعريف بالمبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، والتي تؤدي إلى التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية، من أجل هذا تم دراسة أهم اللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، والمتعلقة بالإفصاح وشفافية المعلومات المالية، لإبراز الدور الفعال لهذه الهيئة في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات في الأسواق المالية ترتبط بمصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهذا ما سيعود بالمنفعة للمستخدمين؛ ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، خاصة وأن ضمان جودة هذه التقارير يضمن جودة المعلومات المفصح عنها في صلبها، لذا توصي الدراسة بتطبيق مختلف المبادئ والإجراءات من قبل الشركات المدرجة. لتزويد السوق بالمعلومات الجيدة والموثوق بها، على رأسها مبادئ الإفصاح والشفافية التي تعد الأهم لتحقيق ذلك.

كذلك هدفت دراسة عثمان، (٢٠١٦) إلي دراسة أثر استخدام أساليب التنقيب في البيانات في زيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش بالتقارير المالية وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤ بعينة مكونة من ٥٠ شركة

بإجمالي ٢٥٠ مشاهدة لاختبار فروض الدراسة، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين استخدام المراجع الخارجي لأساليب المراجعة التقليدية باستخدام نموذج Beneish M Score في اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية ورفع كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش. كما توجد علاقة طردية معنوية بين استخدام المراجع الخارجي لأساليب تنقيب البيانات Data Mining في اكتشاف الغش في القوائم المالية ورفع كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش من جهة أخرى، وبمزيد من الدراسة تبين أن استخدام المراجع الخارجي لأساليب تنقيب البيانات يؤدي إلى زيادة كفاءة المراجع الخارجي اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية بمستوى أعلى عند المقارنة باستخدام أساليب المراجعة التقليدية مثل نموذج Beneish Score –M.

بينما هدفت دراسة يوسف، (٢٠١٥) إلي اختبار والتحقق من أثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة وذلك من خلال اختبار مدى قدرة مدخل المراجعة المشتركة على تحسين قدرة مراقب الحسابات في اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقرير عنه، باعتبار أن تقييم السوق لاحتمال قيام مراقب الحسابات باكتشاف وجود انتهاكات للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في نظام معلومات العميل، وتقديم تقرير عن تلك الانتهاكات يعد مقياسًا بديلا هاما لجودة المراجعة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات مراقبي الحسابات لمخاطر الغش في القوائم المالية الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة، أعلى مقارنة بتقديرات مراقبي الحسابات لتلك المخاطر، الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة الفردية، وكان الفرق معنويا. كما أشارت النتائج إلى أن سلامة رأي المراجعة كانت أعلى في حالة تأدية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. وتشير هذه النتائج معا إلى أن مراقبي الحسابات الذين يؤدون المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة يكونون أكثر كفاءة في كشف الغش والتقرير عنه مقارنة بزملائهم الذين يؤدون المراجعة وفقا لمدخل المراجعة الفردية.

- **الفجوة البحثية**

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة في مجال الحوكمة والتلاعب والغش بالتقارير المالية يمكن إستخلاص النتائج التالية:

١- أوجه إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:-

أ- يلاحظ مما تم استعراضه مدي إهتمام الدراسات الأجنبية والعربية بأهمية مبادئ الحوكمة فى العديد من المجالات حيث تعددت الدراسات التى تناولت الحوكمة، وفى عدة دول أيضًا.

ب- الإلمام ببعض المصادر التي سهلت بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.
ت- الإطلاع على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة لإغناء الدراسة الحالية عن الجوانب التي لم تتناولها تلك الدراسات إضافة إلى مقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.
ث- الإستفادة من أدوات الدراسات السابقة المحكمة كالإستبانة وصياغتها بما يخدم الدراسة.

٢- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:-

أ- إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هي أنها تتناول مبادئ الحوكمة من مداخل مختلفة، فقد تناولتها بعض الدراسات السابقة في تحسين جودة الأرباح كدراسة بقلة (٢٠١٧)، وفي تحسين اداء الجهاز المصرفي المصري كدراسة معتوق، (٢٠١٧)، وكذلك في التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية كدراسة مناع، (٢٠١٨)، وكذلك في تحديد فيما إذا كانت مبادئ الحوكمة مرتبطة بالإستقرار المالي كدراسة Marie, et al (2021)، كما أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة في بيئة البنوك قامت بدراسة مدى التزام البنوك في تطبيق وتفعيل الحوكمة كدراسة صلاح الدين، (٢٠١٨)، كذلك نجد أن بعض هذه الدراسات هدفت لدراسة جوانب أخرى متعلقة بالحوكمة مثل دراسة دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة في قطاع البنوك كدراسة الجبوري، (٢٠١٩)، ودراسة التكريتي، (٢٠١٩)، ودراسة يوسف، (٢٠١٥)، بينما تناولت هذه الدراسة مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية.

ب- كذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والمجال:

- فمن حيث الهدف: فقد هدفت إلي التعرف علي أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.
- إما من حيث المجال فقد تم تطبيقها علي البنوك المصرية محل الدراسة.

تاسعًا: فروض البحث

بناء علي مراجعة الدراسات السابقة صيغت الفروض التالية:-

الفرض الرئيسى الأول: يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية إيجابيًا فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية. وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

١/٢ – يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية.

٢/٢ – يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٣/٢ – يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٤/٢ – يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ ادارة المخاطر على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٥/٢ – يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٦/٢– يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٧/٢– يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

٨/٢– يوجد أثر ايجابي في تطبيق مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

عاشرًا:– إنموذج البحث

يحاول هذا البحث أن يختبر الإنموذج الموضح في الشكل التالي رقم (١) والذي يدرس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية:–

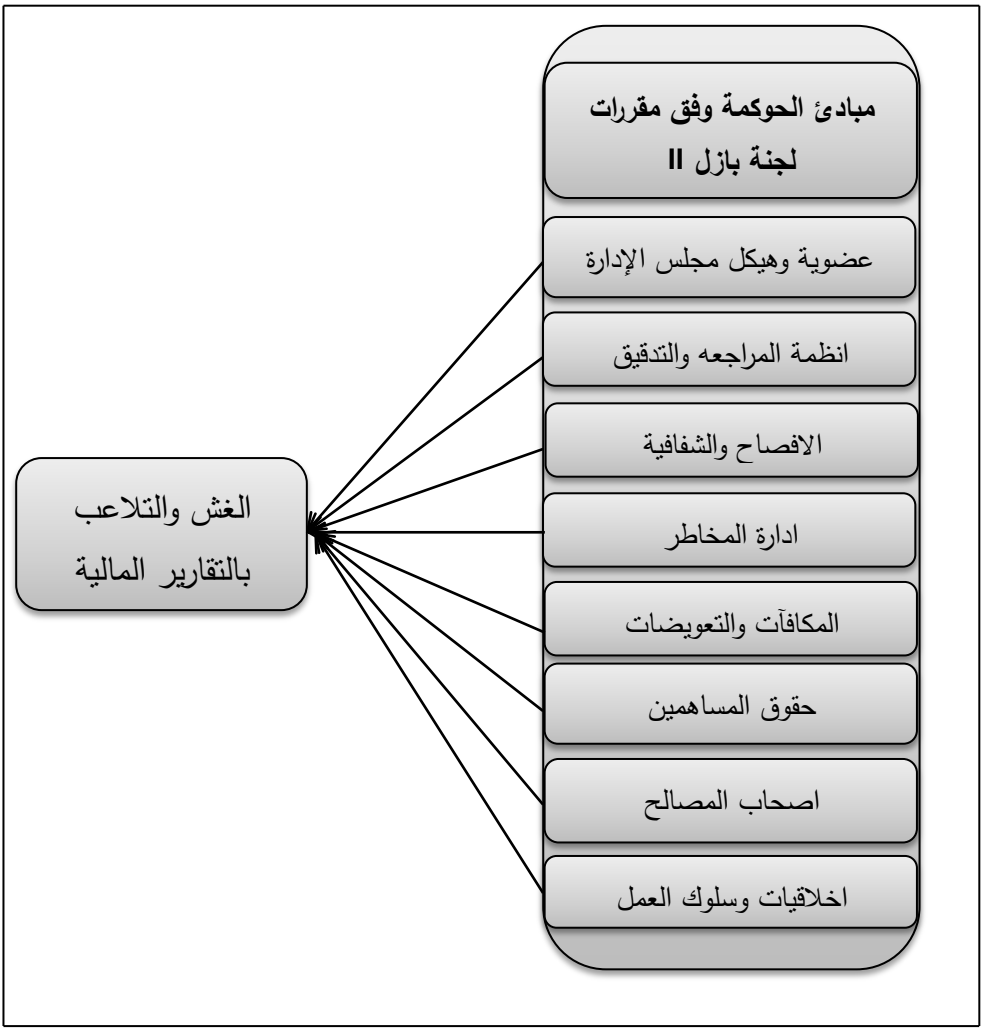

شكل رقم (١)

إنموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث

الحادي عشر:- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث علي المنهج الإستنباطي الذي يقوم علي جمع البيانات وإخضاعها للمعالجة الإحصائية وإستخلاص النتائج منها لإختبار الفروض، بهدف الإنتهاء إلي وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، كما يقوم علي الحقائق المرتبطة بها، حيث لا يقتصر

هذا المنهج علي عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلي توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتشمل منهجية الدراسة تحديد كل من إطار مجتمع وعينة الدراسة ونوع ومصادر جمع البيانات كما يلي:

١- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من: أعضاء مجلس الإدارة، المراجعين الداخليين والخارجيين، ورؤساء الأقسام، والمديرين بفروع (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك CIB، بنك HSBC، بنك القاهرة) بمحافظة القاهرة الكبري، كما يقدر عدد مفردات مجتمع البحث (١١٦٧١)، حيث يوضح الجدول التالي رقم (١) أعداد مفردات عينة البحث كما يلي:

جدول رقم (١)

أعداد مفردات عينة البحث

م	البنك	عدد الفروع	عدد أعضاء مجلس الإدارة، المراجعين الداخليين والخارجيين، ورؤساء الأقسام، والمديرين	حجم العينة على مستوى البنوك	عدد الإستمارات الموزعة
١	البنك الأهلي	١٧٦	٤٠٤٨	%٣٥	١٣٠
٢	بنك مصر	١٤٩	٣١٢٩	%٢٧	١٠٠
٣	بنك CIB	٨٩	٢١٣٦	%١٨	٦٧
٤	بنك القاهرة	٥٨	١٥٠٨	%١٣	٤٩
٥	بنك HSBC	٣٤	٨٥٠	%٧	٢٦
الإجمـــــالي		**٥٠٦**	**١١٦٧١**	**%١٠٠**	**٣٧٢**

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلي البنك المركزي المصري، الإدارة العامة للرقابة علي البنوك، إدارة الشئون المصرفية لعام (٢٠٢٠).

٢- عينة البحث:

تعتمد الدراسة علي أسلوب العينة بدلًا من أسلوب الحصر الشامل وذلك نظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة، وفي ظل قيود الوقت والتكلفة أقتصرت الدراسة علي خمسة بنوك تجارية في القاهرة الكبري، بحيث تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً، حتى يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، ولتحديد حجم العينة تم إتباع الخطوات التالية:

- إستخدام الصيغة الرياضية الخاصة بتقدير حجم العينة في حالة اختبار فروض، وذلك بما يتفق مع طبيعة فروض الدراسة الحالية، وهي كالتالي (إدريس ، ٢٠١٢):

$$n = \frac{N (Z)^2 P(1-P)}{N (e)^2 + (Z)^2 P(1-P)}$$

حيث:

(N) = حجم مجتمع البحث

(n) = حجم العينة

(z) = حدود الخطأ المعياري وهي ١.٩٦ عند درجة ثقة ٩٥%

(P) = نسبة عدد المفردات بالعينة التي تتوافر فيها خصائص مجتمع البحث وهي = ٥٠%

(e) = خطا العينة المسموح به في تقدير النسبة وهو = (٠،٠٥).

– وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن حجم العينة بلغ 372 مفردة وذلك على النحو التالي :–

$$n = \frac{11671\ (1.96)2\ *\%50(1-\%50)}{11671\ (0.05)2\ +\ (1.96)2\ *\%50(1-\%50)} = 372\ \text{Cases}$$

وقد تحقق هذا الهدف حيث تم توزيع ٣٧٢ استبانة علي عينة الدراسة، وبعد فرز الاستبانات وجد أن ٣١٤ استبانة صالحة للتحليل بنسبة ٨٥% استجابة.

٣- نوع العينة وطريقة اختيارها:

تم الإعتماد على العينة العشوائية الطبقية فى تحديد مفردات الدراسة، نظرًا لإختلاف أعداد مفردات البحث فى كل طبقة، ولمراعاة أن يتاح لكل مفردة من مفردات البحث نفس الفرص المتكافئة للإختيار.

الثاني عشر:- الدراسة الميدانية واختبار الفروض

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل وتفسير نتائج التحليل الإحصائي، يلي ذلك إختبار فروض البحث، ثم عرض ومناقشة نتائج البحث.

١- ثبات وصدق المحتوى لمتغيرات الدراسة:-

وفي هذا الإطار تم إستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbachs Alpha بإعتبارة أكثر أساليب تحليل الإعتمادية دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي بين محتويات أو بنود المقياس الخاضع للإختبار، وفي تحديد مدي تمثيل مجتمعات أو بنود المقياس الخاضع للإختبار، وفي تحديد مدي تمثيل مجتمعات أو بنود المقياس للخاصية Construct محل الدراسة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (صفر)، (١) فكلما أقتربت من الواحد الصحيح دلت علي وجود ثبات عالي، وكلما إقتربت من الصفر دلت علي عدم وجود ثبات.

جدول رقم (٢)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بإستخدام معامل ألفا كرونباخ

مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق الظاهري
عضوية وهيكل مجلس الإدارة	.861	٠.٩٣
انظمة المراجعه والتدقيق	.891	٠.٩٤
الافصاح والشفافية	.793	٠.٨٩
ادارة المخاطر	.851	٠.٩٢
المكافآت والتعويضات	.805	٠.٩٠
حقوق المساهمين	.771	٠.٨٨
اصحاب المصالح	.845	٠.٩٢
اخلاقيات وسلوك العمل	.816	٠.٩٠
التلاعب والغش بالتقارير المالية	.848	٠.٩٢
إجمالي متغيرات الدراسة	**.906**	**0.95**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٢):

أن الباحث قام بإستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ ، لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة ، وقد تبين أن معامل ألفا كرونباخ لأجمالى مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية قد بلغ (٠.٩٠٦) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذى انعكس أثرة على الصدق الذاتى حيث بلغ (٠.٩٥) ، هذا وقد سجل أعلى ثبات لمحتوى أبعاد الدراسة بين كل من ، انظمة المراجعه والتدقيق ، عضوية وهيكل مجلس الإدارة ، ادارة المخاطر، التلاعب والغش بالتقارير المالية ، اصحاب المصالح ، اخلاقيات وسلوك العمل، المكافآت والتعويضات، بمعاملات ثبات (٠.٨٩١) ، (٠.٨٦١) ، (٠.٨٥١)، (٠,٨٤٨)، (٠.٨٤٥) ، (٠.٨١٦)، (٠.٨٠٥) على الترتيب ، بينما سجل أقل ثبات لمحتوى أبعاد الدراسة بين كل من ، الافصاح والشفافية ، حقوق المساهمين ، بمعاملات ثبات (٠.٧٩٨) ، (٠.٧٧١) على الترتيب ، وتعد هذه القيم مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة ،حيث أنها اكبر من ٠.٦ وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل الفا ،ومن ثم يمكن القول بأن أداة الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لمسارتها (Hair et al, 2014, P 90).

٢- الإحصاءات الوصفية:-

قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث المستقلة، والتابعة. هذا ويشمل الإحصاء الوصفي كل من: المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الإختلاف المعياري والترتيب علي أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً، وذلك لتحديد خصائص مفردات عينة الدراسة من حيث مدي الموافقة علي الأبعاد.

هذا وتشير معظم الدراسات إلي فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت Likert scale المستخدم بهذه الدراسة كما يلي:

- ١.٧٩:١.٠٠ تميل الإجابة إلي (غير موافق علي الإطلاق)
- ٢.٥٩:١.٨٠ تميل الإجابة إلي (غير موافق)
- ٣.٣٩:٢.٦٠ تميل الإجابة إلي (محايد)
- ٤.١٩:٣.٤٠ تميل الإجابة إلي (موافق)
- ٥.٠٠:٤.٢٠ تميل الإجابة إلي (موافق بشدة)

<u>الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:</u>

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومعاملات الأختلاف للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات البحث وكذلك النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لمبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
١	يساهم توافر المؤهلات العلمية المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة فى رفع قدرتهم لأكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.	3.18	1.275	40.09
٢	مراعاه التسلسل الإدارى وقنوات التواصل وتسلسل السلطه يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.	3.51	1.170	33.33
٣	وضع مجلس الإدارة لهيكل تنظيمى واضح ومحدد يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.	3.45	1.174	34.02
٤	الفصل بين الوظيفة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.49	1.159	33.20
٥	ممارسة مجلس الأدارة لمسؤليته فى الإشراف على تطبيق الأنظمة والقوانين يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.	3.55	1.193	33.60
٦	فهم وإدارك الأدارة التنفيذية للأنشطة والإستراتيجيات اوالسياسات المعتمدة وحجم المخاطر المقبولة يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.32	1.186	35.72
٧	توافر لجنه لمراجعة ودراسة الملاحظات الواردة فى تقرير المحاسب القانونى منبثقة من مجلس الإدارة لمعالجتها والعمل على عدم تكرارها مستقبلا يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.40	1.227	36.08
	المتوسط العام	3.4140	.88457	25.91

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة ، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4140) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (٢٥.٩١) .

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفي لمبدأ انظمة المراجعة والتدقيق

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٨	الألتزام بتطبيق القوانين وأنظمة ومعايير المراجعة والتدقيق يزيد من فرص إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.45	1.209	٣٥.٠٤
٩	رفع كفائه المراجعيين الداخليين فى تقدير حجم المخاطر المالية والإجراءات الواجب إتباعها لتجنبها يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.39	1.130	33.33
١٠	وجود إجراءات وآليات مناسبة لرقابة المخاطر الرئيسية من قبل الرقابة الداخلية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.56	1.188	33.37
١١	المراجعيين الداخليين يتمتعون بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لاكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.49	1.154	33.06
١٢	منح لجنة المراجعة صلاحية الوصول الى البيانات والمعلومات والاتصال مباشرة بالمراجعيين والموظفين يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.46	1.142	33.00
١٣	الالتزام بالقوانين والتعليمات ومعايير المراجعة المصرية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.63	1.118	30.79
١٤	تعيين المراجع الخارجى من قبل الجمعية العمومية يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية وخلوها من الغش والتلاعب.	3.53	1.145	32.43
	المتوسط العام	3.5018	.89795	25.64

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ انظمة المراجعة والتدقيق، وذلك بمتوسط حسابي قدرة(3.5018) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (25.64).

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لمبدأ الافصاح والشفافية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
١٥	الافصاح الكافى عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.23	1.214	٣٧.٥٨
١٦	اتباع أسس وآليات يتم بموجبها الفصل بين المعلومات المالية والغير مالية والدورية وغير الدورية يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.49	1.205	34.52
١٧	الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية فى الوقت المناسب و بالشكل المناسب يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك .	3.40	1.185	34.85
١٨	حرص الادارة العليا على التأكد من صحة ودقة ونزاهة المعلومات بالتقارير المالية المفصح عنها، يعمل على زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.43	1.140	33.23
١٩	التزام البنك بنشر الثقافة والتوعية المالية للاطراف ذات العلاقة والصلة يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.79	1.438	37.94
٢٠	تمتع النظام الادارى والمالى للبنك بالقوة والشفافية يقلل من الاجتهادات والتقديرات الشخصية، مما يسهم فى زيادة الثقة فى القوائم والتقارير المالية للبنك.	3.49	1.448	41.48
	المتوسط العام	3.4713	.89613	25.81

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ الافصاح والشفافية، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4713) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (25.81).

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي لمبدأ ادارة المخاطر

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٢١	توفير انظمة واجراءات فعالة ومتطورة لادارة المخاطر يساهم فى الحد من ممارسة الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.42	1.226	٣٥.٨٤
٢٢	توفر خطة استراتيجية ووقائية شاملة حالية ومستقبلية لادارة المخاطر بالبنك يسهم فى زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.52	1.173	33.32
٢٣	تمتع لجنة ادارة مخاطر بالاستقلالية والصلاحيات الكافيه يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.41	1.162	34.07
٢٤	توفر المؤهلات العلمية والعملية فى مجال ادارة المخاطر يساهم فى الحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.61	1.167	32.32
٢٥	الاتصال المباشر بين ادارة المخاطرة بالبنك ومجلس الادارة يساهم فى زيادة فرص فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.43	1.165	33.96
	المتوسط العام	3.4764	.93495	26.89

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ ادارة المخاطر، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4764) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (26.89).

جدول رقم (٧)

الإحصاء الوصفي لمبدأ نظام المكافآت والتعويضات

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٢٦	اهتمام مجلس الادارة بوضع نظام منح ومكافآت وتعويضات يتصف بالشفافية والعدالة والحرص على تنفيذه يسهم فى تجنب مخاطر الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.15	1.062	٣٣.٧١
٢٧	حرص البنك على مراجعة نظام المكافآت والحوافز بشكل دورى يعمل على تجنب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.31	.985	29.75
٢٨	يتوفر بالبنك نظام متكامل لقياس الاداء الداخلى بدقة وشفافية لاكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.51	.950	27.06
٢٩	تونيع اشكال المنح والحوافز المادية والمعنوية لموظفين البنك يقلل الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.36	.977	29.07
	المتوسط العام	3.33 36	.79005	٢٣.٦٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو المحايدة بالنسبة لمبدأ نظام المكافآت والتعويضات، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.3336) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (٢٣.٦٩).

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي لمبدأ حقوق المساهمين

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٣٠	المحافظة على حقوق المساهمين مثل حق الحضور والتصويت ومناقشة اسئلتهم خلال اجتماعات الجمعية العمومية يسهم فى الحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.41	1.027	٣٠.١١
٣١	اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية تعزز من وعى المساهمين بالغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.44	.998	29.01
٣٢	تزويد المساهمين بجدول اعمال اجتماعات الجمعية العمومية والتقارير المرفقة به قبل فترة من الاجتماع يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.57	1.086	30.42
٣٣	تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم فى الوقت المناسب تؤدى الى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.45	.935	27.10
٣٤	تزويد المساهمين بالتقارير المالية والمخاطر بشكل دورى يساهم فى زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.54	1.105	31.21
٣٥	الحيادية فى المعاملة مع المساهمين وعدم تسريب معلومات من داخل البنك لبعض المساهمين دون غيرهم قبل الافصاح عنها تساعد فى زيادة الثقة بالتقارير المالية للبنك.	3.39	1.009	29.76
٣٦	رد المحاسب القانونى بمصداقية وشفافية على أستفسارات المساهمين خلال الاجتماعات العادية وغير العادية للجمعية العمومية يساهم فى اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.37	.743	22.04
	المتوسط العام	3.4518	.64430	18.66

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو المحايدة بالنسبة لمبدأ حقوق المساهمين، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4518) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (18.66).

جدول رقم (٩)الإحصاء الوصفي لمبدأ اصحاب المصالح

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٣٧	تحديد ادوار الاطراف ذات المصالح والمحافظة على حقوقهم يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.21	1.260	٣٩.٢٥
٣٨	يعزز الدور الرقابى للبنك المركزى فى ضمان تنفيذ البنك لمتطلبات نظام ومبادئ الحكومه فى اكتشاف الغش والتلاعب بالقارير المالية.	3.53	1.178	33.37
٣٩	يتمكن الاطراف ذات المصالح من الحصول على المعلومات التى تضمن حماية مصالحهم بالشكل الذى يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالقتارير المالية للبنك.	3.49	1.189	34.06
٤٠	حرص البنك على اتخاذ الاجراءات المعالجة لاى خلل فى حقوق الاطراف ذات الصلة يساهم فى الحد من الغش و التلاعب فى التقارير المالية.	3.49	1.165	33.38
٤١	حرص البنك على المسؤولية الاجتماعية فى جميع المعاملات يحد من إرتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.59	1.127	31.39
٤٢	التواصل بين الاطراف ذات المصالح ومجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية من قبل الادراة التنفيذية يحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.38	1.130	33.43
	المتوسط العام	3.4469	.88223	25.59

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ اصحاب المصالح، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4469) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (25.59).

جدول رقم (١٠)الإحصاء الوصفي لمبدأ اخلاقيات وسلوك العمل

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٤٣	قيام البنك باعداد دليل سياسة اداب وسلوكيات واخلاقيات العمل لموظفى البنك يساهم فى الحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.18	1.275	٤٠.٠٩
٤٤	وجود دليل للعقوبات التأديبية للعاملين بالبنك يحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية.	3.51	1.170	33.33
٤٥	تطبيق نظام اخلاقيات وسلوك العمل بعدالة وشفافية يحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.	3.45	1.174	34.02
٤٦	يعمل البنك على تبنى سياسات تشجع الموظفين بالالتزام بالامانه والمصدقاية والنزاهة فى اعداد التقارير المالية.	3.49	1.159	33.20
٤٧	تلتزم ادارة البنك بالجوانب الاخلاقية والسلوكية عند وضع سياسات التعينات والترقيات للموظفين.	3.55	1.193	33.60
	المتوسط العام	3.4350	.90673	26.39

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمبدأ اخلاقيات وسلوك العمل، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.4350) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (26.39).

جدول رقم (١١)الإحصاء الوصفي لمتغير اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف النسب مئوية %
٤٨	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة المركز المالى.	3.15	1.244	٣٩.٤٩
٤٩	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة الدخل.	3.58	1.097	30.64
٥٠	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة حقوق الملكية	3.60	1.124	31.22
٥١	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة الايضاحات المتممة للقوائم المالية.	3.65	1.086	29.75
٥٢	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة التدفقات النقدية.	3.52	1.145	32.52
	المتوسط العام	3.50	.89959	25.70

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (١١) أن إتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت إتجاهاً عاماً نحو الموافقة بالنسبة لمتغير اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية وذلك بمتوسط حسابي قدرة (3.50) وبمعامل إختلاف معياري قدرة (25.70).

ومن خلال العرض السابق للإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث يتضح الآتي:-

- احتل المركز الأول من حيث مدي استجابة عينة الدراسة لتطبيق مبادئ حوكمة بازل II مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق بمتوسط حسابي ٣.٥٠١٨، في حين جاء في المركز الثاني اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بمتوسط حسابي قدرة ٣.٥٠٠٠، كما جاء في المركز الثالث مبدأ ادارة المخاطر بمتوسط حسابي ٣.٤٧٦٤، كذلك احتل المركز الرابع من

حيث مدي استجابة عينة الدراسة مبدأ الافصاح والشفافية بمتوسط حسابي ٣.٤٧١٣، كما احتل المركز الخامس مبدأ حقوق المساهين بمتوسط حسابي ٣.٤٥١٨، ثم جاء في المراكز الأخيرة مبدأ اصحاب المصالح، اخلاقيات وسلوك العمل، عضوية وهيكل مجلس الادارة، المكآفات والتعويضات بمتوسط حسابي ٣.٤٤، ٣.٤٣، ٣.٤١، ٣.٣٣ علي التوالي.

٣- تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

وذلك لتحديد علاقة الارتباط ، نوع وقوة العلاقة بين متغيرات وابعاد الدراسة، كما اظهر التحليل الإحصائي الذى تم اجراؤه بإستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذة العلاقة كما هو موضح بالجدول التالي رقم (١٢):

جدول رقم (١٢)

مصفوفة إرتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقات بين مبادئ حوكمة بازل II واكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

المؤشرات	مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة	مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق	مبدأ الافصاح والشفافية	مبدأ ادارة المخاطر	مبدأ نظام المكافآت والتعويضات	مبدأ حقوق المساهمين	مبدأ اصحاب المصالح	مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل	اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية
مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة	١								
مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق	.784**	١							
مبدأ الافصاح والشفافية	.822**	.745**	١						
مبدأ ادارة المخاطر	.780**	.850**	.763**	١					
مبدأ نظام المكافآت والتعويضات	.549**	.569**	.508**	.539**	١				
مبدأ حقوق المساهمين	.534*	.607*	.510*	.590*	.701**	١			
مبدأ اصحاب المصالح	-.052	-.066	.195*	-.006	-.131*	.044	١		
مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل	.970*	.744*	.819*	.718*	.528**	.494**	-.055	1	
اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية	.769*	.764*	.706*	.635*	.498**	.505**	-.046	.772**	1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (12) السابق:

- توجد علاقة معنوية موجبة بين جميع متغيرات الدراسة المتعلقه بمبادئ حوكمة بازل ٢ لكل من: مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة ، مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق ، مبدأ الافصاح والشفافية ، مبدأ ادارة المخاطر، مبدأ نظام المكافآت والتعويضات، مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل، وبين اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية وذلك بإستثناء مبدأ أصحاب المصالح الذي كانت العلاقة فيه عكسية سالبة مع باقي متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

٤- إختبار الفرضية الرئيسة

استخدم الباحث تحليل الإنحدار والذي يوضح علاقة أبعاد المتغير المستقل ودرجة تأثيرها علي المتغير التابع.

الفرض الفرعي الأولي:- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الأولي القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (13) التالي:

جدول رقم (13)
نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة	.٧٨٣	.٧٦٩	٢١.٢٨٢	.000	452.913	.000	.769	.592

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 592 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة) يفسر 59.2% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) ٧٦٩. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة) ٧٨٣.
وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).
كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الأول والذي ينص على أنه" يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية.

الفرض الفرعي الثاني:- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (١٤):-

جدول رقم (١٤)
نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق	.765	.764	20.905	.000	437.023	.000	.764	.583

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 583 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق) يفسر 58.3% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٧٦٤. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق) ٧٦٥. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الثاني والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

الفرض الفرعي الثالث:- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ الافصاح والشفافية) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (١٥) التالي:-

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ الافصاح والشفافية وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ الافصاح والشفافية	.709	.706	17.613	.000	310.231	.000	.706	.499

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 499 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ الافصاح والشفافية) يفسر 49.9% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٧٠٦. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ الافصاح والشفافية) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ الافصاح والشفافية) ٧٠٩. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الثالث والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

الفرض الفرعي الرابع :- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الرابعة القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ ادارة المخاطر على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ ادارة المخاطر) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (١٦):-

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ ادارة المخاطر وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ ادارة المخاطر	.611	.635	14.506	.000	210.437	.000	.635	.403

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 403 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ ادارة المخاطر) يفسر 40.3% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٦٣٥. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ ادارة المخاطر) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ ادارة المخاطر) ٦١١. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الرابع والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ ادارة المخاطر على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك

المصرية. **الفرض الفرعي الخامس:-** من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الخامسة القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ نظام المكافآت والتعويضات) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (١٧) التالي:-

جدول رقم (١٧)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ نظام المكافآت والتعويضات وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ نظام المكافآت والتعويضات	.568	.498	10.155	.000	103.123	.000	.498	.248

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 248 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ نظام المكافآت والتعويضات) يفسر 24.8% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٤٩٨. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ نظام المكافآت والتعويضات) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ نظام المكافآت والتعويضات) ٥٦٨. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الخامس والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

الفرض الفرعي السادس:- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية السادسة القائلة بأنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (١٨) التالي:-

جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ حقوق المساهمين وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ حقوق المساهمين	.705	.505	10.330	.000	106.713	.000	.505	. 255

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 255 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) يفسر 25.5% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٥٠٥. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ حقوق المساهمين) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) ٧٠٥. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية). كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي السادس والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة بقلة، (٢٠١٧)، والتي هدفت إلي بيان دور الحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور ذا دلالة معنوية

للحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية تمثل ذلك من خلال الأهمية التي أبداها أفراد عينة الدراسة للإطار الفعال لحوكمة الشركات وأهمية حماية حقوق المساهمين وأهمية المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، وأيضا أهمية فرض الرقابة على مجلس الإدارة وأهمية الإفصاح السليم في الوقت المناسب.

الفرض الفرعي السابع:- من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية السابعة القائلة بأنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ دور اصحاب المصالح) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (١٩) التالي:-

جدول رقم (١٩)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ دور اصحاب المصالح وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ دور اصحاب المصالح	-.047	-.046	-.819	.٤١٤	.670	.414	.046	.002

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 002 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ دور اصحاب المصالح) يفسر ٠.٢% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وهي نسبة ضعيفة جدًا.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٠٤٦. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط منخفضة بين المتغير المستقل(مبدأ دور اصحاب المصالح) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يعتبر غير معنوي، حيث أن مستوي المعنوية أكبر من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ دور اصحاب المصالح) (047.-) وهي تشير إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة غير معنوية ، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

وبناء عليه فإنه يتم رفض الفرض الفرعي السابع والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

أ- **الفرض الفرعي الثامن :-** من أجل دراسة صحة الفرضية الفرعية الثامنة القائلة بأنه:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

قام الباحث بحساب تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل (مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٠) التالي:-

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل وإكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أبعاد المتغير المستقل	معامل الأنحدار B	معامل بيتا	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الإرتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل	.766	.772	21.486	.000	461.650	.000	.٧٧٢	.597

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **القوة التفسيرية للنموذج:**

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 597 . أي أن المتغير المستقل (مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل) يفسر 59.7% من التباين في المتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، أما النسبة الباقية فقد ترجع إلي الخطأ العشوائي، أو لعوامل اخري غير مأخوذة في الدراسة.

- **معنوية أنموذج الإرتباط (R):**

بلغت قيمة معامل الإرتباط (R) ٧٧٢. وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل(مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل) والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية)، كما تشير نتيجة اختبار F إلي أن الإنحدار يتعبر معنويًا وذا دلالة احصائية، حيث أن مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية المتغير المستقل:**

بفحص قيم معاملات الإنحدار تبين ما يلي:

❖ بلغت قيمة معامل الإنحدار للمتغير المستقل (مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل) ٧٦٦. وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع (إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية).

كما تشير نتيجة اختبار ت إلى أن هذه العلاقة معنوية أى أن تأثير هذا المتغير يعتبر معنويًا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.
وبناءً عليه فإنه يتم قبول الفرض الفرعي الثامن والذي ينص على أنه: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

الحادي عشر:- نتائج وتوصيات البحث والأبحاث المستقبلية:-

(١) نتائج إختبار الفرضية:-

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الأول القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٥٩.٢%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثاني القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٥٨.٣%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كذلك أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثالث القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٥٨.٣%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الرابع القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ ادارة المخاطر على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٤٠.٣%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كذلك بينت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الخامس القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٢٤.٨%)، مما يدل على قبول الفرض.
- كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي السادس القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٢٥.٥%)، مما يدل على قبول الفرض.
- بينما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي السابع القائل:- يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ دور اصحاب المصالح على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية،

بمعامل تحديد R^2 قدره (٠.٢%)، كما كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥) مما يدل على **عدم قبول الفرض.**

- كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثامن القائل: يوجد تأثير ايجابي في تطبيق مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل على إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، بمعامل تحديد R^2 قدره (٥٩.٧%)، مما يدل على قبول الفرض.

٢- التوصيات وآليات التنفيذ

يوضح الجدول التالي رقم (٢٢) البرامج والإجراءات التنفيذية لتطبيق توصيات البحث، وما هي الإجراءات والبرامج المقترحة لتنفيذها، ومن الذي يتحمل المسئولية التنفيذية، وما هي الموارد المطلوبة لذلك، وكم يبلغ الإطار الزمني لتنفيذ التوصيات.

جدول رقم (٢٢)

البرامج والإجراءات التنفيذية المقترحة لتطبيق توصيات الدراسة

التوصيات	الإجراءات والبرامج المقترحة للتنفيذ	مسئولية التنفيذ	الموارد المطلوبة	الإطار الزمني
التوصيات للبنوك التجارية بالقاهرة الكبري محل الدراسة	مراعاة منح انظمة المراجعة والتدقيق الصلاحيات اللازمة لأداء مهامهم على أكمل وجه، ومنحهم السلطات المؤسسية والقانونية الداعمة لعملهم.	الإدارة العليا	موارد بشرية مدربة علي التخطيط السليم	ثلاثة أشهر
	إنشاء إدارات رقابية تتمتع بدرجة من الاستقلالية تكفل لها إتخاذ القرارات المناسبة ، لتجنب الغش والتلاعب بالتقارير المالية ، وبعيده عن أية تأثيرات خارجية.	الإدارة العليا	موارد بشرية مدربة علي التخطيط السليم، موارد مادية	ثلاثة أشهر
	الإلتزام بمبادئ الحوكمة وفق ما هو مقرر في معايير بازل الدولية سوف يسهم في التقليل من المخاطر البنكية والحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية، وكذلك كسب ثقة المستثمرين والمتعاملين والمودعين والمساهمين بشكل أكبر.	الإدارة العليا	موارد بشرية مدربة علي التخطيط السليم، موارد مادية	ثلاثة أشهر
	وجود نظام بنكي قوي يتمتع بشفافية كبيرة في قراراته وآلية عمله يسهم في تحسين وضعية البنوك. لذا نوصي بدعم مجالس الإدارات في تنشيط آليات الرقابة من أجل تقييم وتقليل المخاطر.	الإدارة العليا	موارد بشرية	ثلاثة أشهر

التوصيات	الإجراءات والبرامج المقترحة للتنفيذ	مسئولية التنفيذ	الموارد المطلوبة	الإطار الزمني
	يمثل الجهاز البنكي عصب التنمية الاقتصادية في مختلف البلاد لذا نوصي بتقديم المكافآت والتعويضات المالية للكفاءات الإدارية القادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل البنكي خلال الفترات المقبلة.	الإدارة العليا	موارد بشرية، موارد مادية	بشكل دوري
	مراعاة ان تعمل البنوك على التطبيق الكامل لمبادئ حوكمة بازل لتأثيرها الفعال على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ومن ثم حماية حقوق المساهين وأيضًا حماية البنوك والمودعين من التعرض لأزمات مالية.	الإدارة العليا	موارد بشرية مدربة علي التخطيط السليم	تتراوح ما بين (٣-١٢) شهر
	على المنظمات الاخري تبني تطبيق مباديء الحوكمة في كافة القطاعات لتأثيرها على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية وعلى الحد من قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة الأرباح وتعظيم منافعهم الشخصية على حساب أصحاب المصالح الأخرى.	الإدارة العليا	موارد بشرية مدربة	تتراوح ما بين (٣-١٢) شهر

المصدر: إعداد الباحث.

٣- الأبحاث المستقبلية:

١. عمل بحوث مستقبلية تتناول مدى تطبيق وتأثير مبادئ الحوكمة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية على قطاعات أخرى غير البنوك.
٢. دراسة مقارنة بين مدى تطبيق وتأثير مبادئ الحوكمة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بين البنوك في دول مختلفة.
٣. اختبار التأثيرات الخاصة بعمليات التقاضي على العلاقة بين الحوكمة واكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.

المراجع

١- المراجع باللغة العربية

احمد، خالد محمد عثمان، (٢٠١٨)، إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً لمتطلبات بازل: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج٢، ع٢، ص ٢٧٥.

احمد، مزمل عوض طه، (٢٠٢١)، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية، جامعة الطائف، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الرابع – العدد السادس والثلاثون، ص ١.

إدريس، ثابت عبد الرحمن، (٢٠١٢) بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل وإختبار الفروض،" الدار الجامعية"،ص:١٣٦-١٤٦.

بقله، آلاء محمد جمال، (٢٠١٧)، دور الحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، جامعة دمشق، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير، ص١.

التكريتي، تمارة موفق عبدالله، (٢٠١٩)، دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي في السودان، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع١٠، ص ٢٤٨.

الجبوري، محمد ابراهيم محمد، (٢٠١٩)، تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٣، ع٢، ص١.

جرار، عدي. (٢٠٠٦). تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

سهايلية، يمينة، (٢٠١٧)، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، جامعة زيان عاشور، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٠ ، ص ١٤٩.

شلبي، عزة حلبي محمود، (٢٠١٣)، المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلة البحوث المالية والضريبية، ع٨٩، ص ٧٧.

صلاح الدين، دعاء حسن محمد،مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية في مصر، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مج ٣٨ ، ع ١، ص ٥٩٨.

عباس، وسام (٢٠٢٠)، نحو الإلتزام بمقررات لجنة بازل IIIكآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مجلة البشائر الاقتصادية، مج٦ ، ع ١، ص ١٩٧.

عبد القادر بريش، & زهير غراية. (٢٠١٥). مقررات بازل ٣ وودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي Basel 3 and its role in realization good-governance principles. مجلة الاقتصاد والمالية، ١(١)، ٩٧-١١٨.

عياري، أمال، وخوالد، أبو بكر، (٢٠١٢). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مداخلة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

معتوق، سهير محمود، (٢٠١٧)، أثر الحوكمة على أداء الجهاز المصرفي المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٣١، ع١، ص ٧٧.

أصلان، حاتم رياض مصطفي، مدي مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، ص ص ٤٨-٦٩.

يامين، اسماعيل يونس& الرمحي، نضال محمود. (٢٠١٦). مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الزرقاء مجلة العلوم الاقتصادية، ص١.

يوسف ، محمد طارق ، (٢٠١٠)، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات" ، ورقة مقدمة لمؤتمر متطلبات الحوكمة بالشركات وأسواق المال العربية ، شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطمية للاقتصاد والتجارة.

٢- المراجع باللغة الإنجليزية

Basel Committee on Banking Supervision Announces Further Measures to Alleviate COVID-19 Impact, Financial Regulatory Developments Focus, https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=2eea0608-9830-4aa1-bcb6 f3ca995fc2fc.

Basel Committee on Banking Supervision Publishes Final Updated AML Guidelines, https://www.lexology.com/library/detai.aspx?

Basri, Y. M., Findayani, T. I., & Zarefar, A. (2021). Implementation Of Bank Governance To Improve The Performance Of Village Governments. Jurnal Akuntansi, 11(2), 123-136.

Campanale, C., Mauro, S. G., & Sancino, A. (2021). Managing co-production and enhancing good governance principles: insights from two case studies. Journal of Management & Governance, 25(1).

Hair Jr, J. F., Sarstedt, M., Hopkins, L., & Kuppelwieser, V. G. (2014), Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). European business review.

Marie, M., Kamel, H., & Elbendary, I. (2021). How does internal governance affect banks' financial stability? Empirical evidence from Egypt. International Journal of Disclosure and Governance, 1-16.

Mulford, C. E. Comiskey (2002), "The Financial Numbers Game: detecting creative accounting practices", New York : John Wiley &Sons Inc.

Safkaur, O., Afiah, N. N., Poulus, S., & Dahlan, M. (2019). The effect of quality financial reporting on good governance. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(3), 277.

Shearman & Sterling LLP, Basel Committee on Banking Supervision Announces Further Measures to Alleviate COVID-19 Impact,2020, available at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=2eea0608- 9830-4aa1-bcb6-f3ca995fc2f.

٣- المواقع الإلكترونية

البنك المركزي المصري، الإدارة العامة للرقابة علي البنوك، إدارة الشئون المصرفية لعام (٢٠٢٠).

المعهد المصرفي المصري، "مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك"، (متوفر على الموقع: www.ebi.gov.eg).

موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (www.oecd.org)، (OECD).

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة علمية بعنوان / **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية (دراسة تطبيقية)**

وتنبع قيمة البحث من ربطه بالبيئة والواقع العملى وحتى يمكن ربط البحوث بالواقع العملي فإن الأمر يتطب إعداد دراسة ميدانية من خلال استيفاء بيانات قائمة الاستقصاء المرفقة وهى من متطلبات اختبارات فروض البحث، مع مراعاة تفهم طبيعة الأسئلة ومغزاها، ومراعاة دقة الإجابة عليها لما لذلك من آثار إيجابية على نتائج البحث.

كما يقدر الباحث حسن تعاونكم معه بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، يؤكد لسيادتكم أن هذه الدراسة صممت لأغراض البحث العلمى فقط، علماً بأن جميع البيانات التى ستدلون بها سوف تحظى بالسرية التامة دون الإشارة الى أسم الجهة أو القائم بملئها وأن نتائج الدراسة سوف تكون متاحة لكم إذا رغبتم فى ذلك.

ويتقدم الباحث بخالص شكره وتقديره لسيادتكم على حسن تعاونكم معه ومساهمتكم فى إثراء البحوث العلمية.

ولسيادتكم جزيل الشكر والعرفان

القسم الأول:

فيما يلي مجموعة من العبارات، من فضلك حدد درجة موافقتك أو عدم موافقتك على هذه العبارات بوضع (دائرة) حول الرقم الذي يعبر عن رأيك:

المحور الأول : آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية							
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
أولاً: تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة						
١	يساهم توافر المؤهلات العلمية المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة فى رفع قدرتهم لأكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.					
٢	مراعاه التسلسل الإدارى وقنوات التواصل وتسلسل السلطه يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.					
٣	وضع مجلس الإدارة لهيكل تنظيمى واضح ومحدد يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.					
٤	الفصل بين الوظيفة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٥	ممارسة مجلس الأدارة لمسؤليته فى الإشراف على تطبيق الأنظمة والقوانين يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية للبنك.					
٦	فهم وإدارك الأدارة التنفيذية للأنشطة والإستراتيجيات اوالسياسات المعتمدة وحجم المخاطر المقبولة يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٧	توافر لجنه لمراجعة ودراسة الملاحظات الواردة فى تقرير المحاسب القانونى منبثقة من مجلس الإدارة لمعالجتها والعمل على عدم تكرارها مستقبلا يسهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
ثانياً: تطبيق مبدأ انظمة المراجعة والتدقيق						
١	الألتزام بتطبيق القوانين وأنظمة ومعايير المراجعة والتدقيق يزيد من فرص إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك .					
٢	رفع كفائه المراجعين الداخليين فى تقدير حجم المخاطر المالية والإجراءات الواجب إتباعها لتجنبها يساهم فى إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٣	وجود إجراءات وآليات مناسبة لرقابة المخاطر الرئيسية من قبل الرقابة الداخلية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٤	المراجعين الداخليين يتمتعون بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة					

المحور الأول : آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
	لاكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك .					
٥	منح لجنة المراجعة صلاحية الوصول الى البيانات والمعلومات والاتصال مباشرة بالمراجعيين والموظفين يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٦	الالتزام بالقوانين والتعليمات ومعايير المراجعة المصرية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٧	تعيين المراجع الخارجى من قبل الجمعية العمومية يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية وخلوها من الغش و التلاعب					
ثالثاً : تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية						
١	الافصاح الكافى عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٢	اتباع أسس وآليات يتم بموجبها الفصل بين المعلومات المالية والغير مالية والدورية وغير الدورية يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٣	الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية فى الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك .					
٤	حرص الادارة العليا على التأكد من صحة ودقة ونزاهة المعلومات بالتقارير المالية المفصح عنها يعمل على زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٥	التزام البنك بنشر الثقافة والتوعية المالية للاطراف ذات العلاقة والصلة يساعد فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٦	تمتع النظام الادارى والمالى للبنك بالقوة والشفافية يقلل من الاجتهادات والتقديرات الشخصية . مما يسهم فى زيادة الثقة فى القوائم والتقارير المالية للبنك .					
رابعاً: تطبيق مبدأ ادارة المخاطر						
١	توفير انظمة واجراءات فعالة ومتطورة لادارة المخاطر يساهم فى الحد من ممارسة الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٢	توفر خطة استراتيجية ووقائية شاملة حالية ومستقبلية لادارة المخاطر بالبنك يسهم فى زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية					

المحور الأول : آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
	للبنك.					
٣	تمتع لجنة ادارة مخاطر بالاستقلالية والصلاحيات الكافيه يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٤	توفر المؤهلات العلمية و العملية فى مجال ادارة المخاطر يساهم فى الحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٥	الاتصال المباشر بين ادارة المخاطرة بالبنك ومجلس الادارة يساهم فى زيادة فرص فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
خامساً : تطبيق مبدأ نظام المكافآت والتعويضات						
١	اهتمام مجلس الادارة بوضع نظام منح ومكافآت و تعويضات يتصف بالشفافية والعدالة والحرص على تنفيذه يسهم فى تجنب مخاطر الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٢	حرص البنك على مراجعة نظام المكافآت والحوافز بشكل دورى يعمل على تجنب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك .					
٣	يتوفر بالبنك نظام متكامل لقياس الاداء الداخلى بدقة وشفافية لاكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.					
٤	تونيع اشكال المنح والحوافز المادية والمعنوية لموظفين البنك يقلل الغش والتلاعب بالتقارير المالية .					
سادساً: تطبيق مبدأ حقوق المساهمين						
١	المحافظة على حقوق المساهمين مثل حق الحضور والتصويت ومناقشة اسئلتهم خلال اجتماعات الجمعية العمومية يسهم فى الحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٢	اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية تعزز من وعى المساهمين بالغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٣	تزويد المساهمين بجدول اعمال اجتماعات الجمعية العمومية والتقارير المرفقة به قبل فترة من الاجتماع يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٤	تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم فى الوقت المناسب تؤدى الى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية					

المحور الأول : آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
٥	تزويد المساهمين بالتقارير المالية والمخاطر بشكل دورى يساهم فى زيادة فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٦	الحيادية فى المعاملة مع المساهمين وعدم تسريب معلومات من داخل البنك لبعض المساهمين دون غيرهم قبل الافصاح عنها تساعد فى زيادة الثقة بالتقارير المالية للبنك.					
٧	رد المحاسب القانونى بمصداقية وشفافية على أستفسارات المساهمين خلال الاجتماعات العادية وغير العادية للجمعية العمومية يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
سابعاً : تطبيق مبدأ اصحاب المصالح						
١	تحديد ادوار الاطراف ذات المصالح والمحافظة على حقوقهم يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
٢	يعزز الدور الرقابى للبنك المركزى فى ضمان تنفيذ البنك لمتطلبات نظام ومبادئ الحكومه فى اكتشاف الغش والتلاعب بالقارير المالية.					
٣	يتمكن الاطراف ذات المصالح من الحصول على المعلومات التى تضمن حماية مصالحهم بالشكل الذى يساهم فى اكتشاف الغش والتلاعب بالقتارير المالية للبنك.					
٤	حرص البنك على اتخاذ الاجراءات المعالجة لاى خلل فى حقوق الاطراف ذات الصلة يساهم فى الحد من الغش والتلاعب فى التقارير المالية.					
٥	حرص البنك على المسئولية الاجتماعية فى جميع المعاملات يحد من إرتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية.					
٦	التواصل بين الاطراف ذات المصالح ومجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية من قبل الادراة التنفيذية يحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					
ثامناً : تطبيق مبدأ اخلاقيات وسلوك العمل						
١	قيام البنك باعداد دليل سياسة اداب وسلوكيات واخلاقيات العمل لموظفى البنك يساهم فى الحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية.					
٢	وجود دليل للعقوبات التأديبية للعاملين بالبنك يحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية.					
٣	تطبيق نظام اخلاقيات وسلوك العمل بعدالة وشفافية يحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك.					

المحور الأول : آثر تطبيق مبادئ الحوكمة فى إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
٤	يعمل البنك على تبنى سياسات تشجع الموظفين بالالتزام بالامانه والمصدقاية والنزاهة فى اعداد التقارير المالية.					
٥	تلتزم ادارة البنك بالجوانب الاخلاقية والسلوكية عند وضع سياسات التعينات والترقيات للموظفين.					

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من العبارات، من فضلك حدد درجة موافقتك أو عدم موافقتك على هذه العبارات بوضع (دائرة) حول الرقم الذي يعبر عن رأيك:

المحور الثاني : مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II تعزز من اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية بالبنوك المصرية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	رافض	رافض بشدة
١	يؤدى تطبيق **مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل II الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة المركز المالى**					
٢	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة **وفق مقررات لجنة بازل II** الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة الدخل .					
٣	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة **وفق مقررات لجنة بازل II** الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة حقوق الملكية					
٤	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة **وفق مقررات لجنة بازل II** الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة الايضاحات المتممة للقوائم المالية					
٥	يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة **وفق مقررات لجنة بازل II** الى اكتشاف والتلاعب فى قائمة التدفقات النقدية					